المبحث الثاني

التنافس السعودي- الإيراني تجاه الإحداث السياسية في لبنان واليمن

2006 -2009

ما من شك أن التنافس السعودي- الإيراني قد تحول من تنافس صامت في منطقة الخليج العربي إلى تنافس مفتوح في منطقة المشرق العربي بشكل عام، فإيران التي تركت دعمها المسلح في شبه الجزيرة العربية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، باتت ترعى وتقدم الدعم بإصرار وبدون انقطاع للفصائل المسلحة في لبنان وفلسطين، ومع ذلك فإن الدولتين حرصتا على إدارة التنافس بينهما بعيداً عن تصعيد التوتر في المنطقة. ففي لبنان كان الوضع قد اتخذ صفة التنسيق السياسي، عن طريق المصالح التاريخية لكل من المملكة العربية السعودية وإيران، فالجانب الإيراني يرى أن العلاقات مع الشخصيات الدينية اللبنانية تعود إلى ما قبل قيام الثورة الإيرانية، وإن منطقة جنوب لبنان التي يسيطر عليها حركة حزب الله اللبناني، تمثل شيئاً أقرب إلى نجاح مشروع إيران الطموح في تصدير الثورة الإيرانية [69].

وفيما يخص المملكة العربية السعودية، فإنها ظلت تنظر إلى لبنان كساحة لنفوذها الإقليمي، ويدلل على ذلك، الدعم الذي قدمته الحكومة السعودية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لشخصيات لبنانية مناوئة للناصرية مثل بيير الجميل وكميل شمعون، فضلاً عن أن حكومة الرياض نجحت في استضافة عقد اتفاقية الطائف بين الفصائل اللبنانية عام1990، مما أدى إلى إنهاء الحرب الأهلية في لبنان [70].

وبعد أن أصبح رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني للمدة 1992– 2004، ازداد النفوذ السعودي داخل لبنان، مما أدى إلى احتمال قوي في إعادة بناء وتطوير البنية الاقتصادية اللبنانية، وحسب ما ذكره مايكل بونغ المحرر في صحيفة الدايلي ستار الصادرة في بيروت، كان الحريري شيئاً يمكن وصفه برجل الصدارة، والواجهة للمصالح السعودية في لبنان[71].

وفي الوقت نفسه، لم يتجاهل الحريري موقع إيران في المنطقة، ولا سيما زيارته إلى طهران التي وصفت بالزيارة الأولى له منذ عام 1994 ، إذ مثّلت تلك الزيارة بالنسبة للمسؤولين الإيرانيين فرصة مؤاتية لإبراز الاهتمام الإيراني السياسي والاقتصادي بعلاقاته مع لبنان[72].

ومنذ اغتيال الحريري في 14 شباط/ فبراير2005، أصبحت الساحة السياسية في لبنان تمثل فرصة لكل من إيران والمملكة العربية السعودية لاختبار نوايا وأهداف الطرف الآخر في ذلك البلد، لا بل أصبحت الأزمة السياسية في لبنان عامل إجباري لكل من الحكومتين السعودية والإيرانية على الاختيار إما النزاع أو التعاون، فاختارت إيران دعم تحالف8 آذار/مارس الذي يضم حزب الله، والحركة الوطنية الحرة التي يتزعمها ميشيل عون وهو عسكري وسياسي لبناني ورئيس التيار الوطني الحر الذي يشارك في عضوية مجلس النواب اللبناني، في حين أن حكومة الرياض وجدت شريكاً طبيعياً في التحالف المؤيد للحريري، وهو تحالف14 آذار/مارس[73] .

فكانت الحركتان تمثلان مواجهة خفية بين المملكة العربية السعودية وإيران، في ظل دعم الأخيرة اللا محدود لحزب الله اللبناني، لاسيما وأن الحكومة السعودية تنظر إلى العلاقة بين إيران وحزب الله في لبنان هي علاقة من طراز تراتبي بحت، فحزب الله هو قبل كل شيء حركة سياسية وعسكرية لبنانية مترسخة في طائفة هذا البلد التي كفلت لها مقاومتها لإسرائيل شرعية وطنية ترجمت بدخولها الحكومة عام2005، ومن الغلو في القول أن الأزمة في لبنان هي من صنع طهران [74].

جاءت الحرب بين حزب الله وإسرائيل في صيف عام2006 التي استمرت33 يوم باقتحام عناصر من حزب الله الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، ودخلت الأراضي الفلسطينية وقتلت عدداً من الجنود الإسرائيليين واختطفت اثنان منهم، لتضع الحكومة السعودية في موقف صعب بسبب ما بدا أنه تراجع تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد ألقت حكومة الرياض اللوم على حزب الله لإدخاله لبنان في حرب خاسرة مع إسرائيل، واتهمت إيران في دعم حزب الله لخوض تلك الحرب التي أدت إلى موت أكثر من (1100) لبناني وخسائر وأضرار في اقتصاد لبنان تقدر بنحو (5,3) مليار دولار، وهذا ما عبر عنه المسؤولين ورجال الدين السعوديين الذين انتقدوا مغامرة حزب الله في خطفه جنديين إسرائيليين وإشعال الصراع [75].

فاتهمت إيران حكومة الرياض بالميل إلى الوقوف بجانب التأييد الغربي لإسرائيل وذلك كما جاء انتقادات أغلب الصحف الإيرانية [76] وهذا ما أدى إلى التراجع في العلاقات السعودية- الإيرانية، لاسيما بعد أن وصفت حكومة الرياض حزب الله بأنه يرفع من طموحات إيران الإقليمية وبشكل واضح في لبنان، ويؤكد على تصميمها لتأسيس موطئ قدم لها بصورة تدريجية في منطقة المشرق العربي[77].

وفي أعقاب حرب2006 استمر التنافس السعودي- الإيراني عبر وكلائهما اللبنانيين، في بيئة سياسية منقسمة بعمق[78] للسيطرة على مقاليد الأمور في لبنان، لتبني ودعم كل طرف لمجموعات ذات نفوذ في الساحة السياسية اللبنانية، فعدد كبير من المجتمع اللبناني يرى أن إيران حليفاً هاماً قدم دعماً بارزاً للبنانيين في مقاومة إسرائيل تحت قيادة حركة 8 آذار، اما ممن يمثلون حركة 14 آذار، تسعى للحصول

على الدعم السعودي كقوة موازنة لطهران، ووصفوا إيران بأنها تتدخل في الحياة السياسية اللبنانية، وقد مضى سعد الحريري (نجل رفيق الحريري) ورئيس حزب المستقبل في تصريح له قال فيه: "نحن لا نقبل أن نكون محمية إيرانية.. السعودية هي أول وأكبر مستثمر في الاستقرار اللبناني وهذا الاستثمار لا يقدر بثمن إنه أساس تقدم لبنان". وأشار رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة(2005-2009) في تصريح له أن حزب الله تجاهل دور المملكة العربية السعودية في المساعدة لإعادة بناء لبنان بعد حرب2006، وأكد قادة آخرون من الكتلة البرلمانية التابعة لحزب المستقبل اللبناني، أن المملكة العربية السعودية قدمت دعماً هائلاً إلى لبنان يتفوق على ما قدمته إيران لحزب الله في دمار لبنان، بما في ذلك تقديم الأموال لبناء (5200) وحدة سكنية [79].

جاء الموقف السعودي مفاجئاً بالنسبة للحكومة الإيرانية حينما ألقت السلطات السعودية اللوم على حزب الله في سفك دماء اللبنانيين وهدر ممتلكاتهم، وإعرابها عن أسفها في استخدام الحزب السلاح اللبناني لتحقيق أهداف سياسية خارج إطار الشرعية الدستورية، وأكدت أن العلاقات العربية- الإيرانية ستتأثر سلبياً، وان طهران دعمت حزب الله الذي يتحمل مسؤولية الحرب في لبنان، ثم شددت المملكة دعمها ومساندتها للحكومة اللبنانية التي عّدتها المؤسسة الدستورية الباقية، ثم حذرت المملكة على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل أنه ما حصل في لبنان من شأنه يدفع البلاد إلى منزلق خطير، ودعا الحزب بالكف عن مصادرة قرار لبنان السياسي وإرادته الحرة [80].

وقد عزت إيران الموقف السعودي أنه جاء نتيجة فزع السلطات السعودية من انتصار حزب الله مما سيؤلب عليها الأقلية الشيعية الموجودة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكذلك الخوف من النفوذ الإيراني المتزايد في لبنان المتمثل بحزب الله[81]ثم أكدت إيران أن دعم الحكومة السعودية للحكومة اللبنانية ينصب في هدف واحد ألا وهو محاربة حزب الله، وأن السعوديين لا يمثلون مصالح لبنانية بل يمثلون مصالح أمريكية ومصالح النفط بالمنطقة [82] إذ استندت إيران على ما نشرته وثائق ويكيليكس في اجتماع عبد العزيز خوجة السفير السعودي في لبنان مع السفير الأمريكي في لبنان جيفري فيلتمان في25 كانون الثاني/يناير2007، إذ أكدت تلك الوثائق بأن إيران متفقة مع الحكومة السورية على إشاعة الفوضى في لبنان [83].

إذ يبدو وللوهلة الأولى أن هناك علاقات عكسية بين سوريا وإيران والنظام العربي، أي انه طالما كان وضع النظام العربي على هذا النحو من القوة والضعف، فهذا يدفع إلى تمتين العلاقات السورية-الإيرانية والعكس صحيح، أي لوجدت سوريا ما يعوض هواجسها وقلقها بأنه مستهدفة في النظام العربي لما اتجهت نحو إيران لتتحالف معها[84].

كان المشهد في لبنان بالنسبة للمملكة العربية السعودية وإيران بدا وكأنه موقع للتنافس، وبعبارة أوضح أنها كانت حرب بالوكالة خصوصاً وأن المملكة كانت تتحدى إيران في دعمها لحزب المستقبل بقيادة الحريري من أجل الدفاع عن توجهات إيران القيادية في المنطقة، بينما تتحدى إيران المملكة عبر دبلوماسيتها بدعوة دعمها لدفاع الدروز في لبنان عن حقوقهم [85].

ومثلما ظل العراق ساحة حرب للتنافس السعودي- الإيراني، فإن لبنان وفي ظل وجود حزب الله لكتلة مهيمنة بات يُشكل وضعاً قلقاً بالنسبة للسعوديين[86] ففي لقاء جمع الملك السعودي عبدالله مع الرئيس الإيراني نجاد في مطلع آذار/مارس2007 في الرياض طلب الأول من الثاني بتوقف بلاده من التدخل في الشؤون العربية والسعي بعجالة لحل الأزمة السياسية في لبنان[87].

أما الأزمة الداخلية في اليمن، في11 آب/أغسطس2009 فإنها تمثلت في تصاعد عمليات معارضة في محافظة صعدة اليمنية ضد حكومة صنعاء المركزية، وتعرف تلك المعارضة بـ جماعة الحوثية التي تنتمي إلى المذهب الزيدي المصنف على أنها حركة سياسية في الدرجة الأولى، لكن المذهب الزيدي كغيره من المذاهب يمكن قراءة نظرياته قراءات مختلفة، وقد اشتهر عن الزيدية أنهم كانون يتوزعون في مجال الفكر السياسي إلى تيارين اثنين:أحدهما كان يعرف بـ"الصالحية" نسبة إلى الحسن بن صالح بن حي(المتوفى 169هـ)، وهو اتجاه تميز بالتسامح والمرونة، والبعد عن الغلو في الأشخاص، والمبالغة في شرعنة النظريات السياسة، وينظر إلى الإمامة على أنها وسيلة من أجل خدمة المجتمع، ومن ثم يجب أن تلبي حاجاته ومتطلباته الأساسية، وبالتالي يكون للناس الحق في صياغة نظام الحكم - من خلال الشورى - بما يتناسب مع الزمان والمكان والأحوال.والثاني تيار يُعرف بـ"الجارودية" وهو لقب يطلق على من مذهب من الزَّيدية. وحينما دخلت السلفية مناطق (ضحيان) و(صعدة) و(رحبان) بقيادة الشيخ مقبل الوادعي، ركزت على مهاجمة أتباع المذهب الزيدي وعلمائهم وعقائدهم وفقههم وعاداتهم وتقاليدهم وهم يمثلون النسبة الأعلى من سكان المنطقة، مما أدى إلى ردة فعل معاكسة دفعت بعلماء المذهب الزيدي نحو التصدي لما أسموه بالغزو الوهابي، فألفوا الكتب، وعقدوا المناظرات، ونشطوا في تأسيس حلقات الدروس، وانتشروا في القرى لإلقاء الخطب والمحاضرات، مما جعل النشاط الديني لأتباع المذهب الزيدي يتصاعد ولكن ببطء ومحدودية، إلا أن ردود الفعل تجاه من اعتبروهم أعداء المذهب، كانت هي الغالبة على ذلك النشاط. وكان معظم القائمين عليه من كبار السن من علماء ودارسين، إضافة إلى اعتماد الأساليب والمناهج القديمة وغياب التنظيم والتخطيط. ومنذ عام1986 دخلت اليمن مرحلة جديدة اتجه فيها الناس إلى تشكيل الأحزاب والتجمعات فكان من أبرزها منتدى الشباب المؤمن، والذي اتسع نفوذه حتى طغى على المد السلفي، وتمدد على حساب المدارس التقليدية، وصارت له قاعدة شعبية معتبرة

خصوصاً في محافظة صعدة.وبلغ تيار الشباب المؤمن ذروته في الانتشار عام 1998، ثم تعرضت قيادته للانقسام ما بين تيارين، أحدها رأى أن سبب نجاح التيار وصموده في مواجهة خصومه هو انفتاحه على الآخرين، والتزامه بتجديد المناهج والرؤى، والتحرر من بعض جزئيات الموروث التقليدي الزيدي. بينما آثر الفريق الآخر التزام النهج والمدرسة الزيدية التقليدية، والبقاء على خط المواجهة مع المذهب السني على أساس أنه سر النجاح والكفيل ببقاء الحركة ونموها. وهنالك بدأ الشرخ يظهر ويتسع بين الفريقين إلى أن ظهر إلى العلن عام 2000، حيث تمكن حسين بدر الدين الحوثي من فرض نفسه على الشباب المؤمن بمساعدة أخيه محمد بدر الدين الذي كان أحد مؤسسي منتدى "الشباب المؤمن"، وقَبل الشباب المؤمن به إلى جانب عبد الله الرزامي ويحيى الحوثي وآخرين، وفي أواخر عام 2001 طالب حسين الحوثي بإلغاء "منتدى الشباب المؤمن" وأعلن رفض منهجه وأهدافه، بعدما وجد أنه لا يمضي في الاتجاه الذي يريد، وأخذ في تسجيل محاضراته وتفريغها في ملازم دراسية، وعّدها بديلاً عن مناهج "الشباب المؤمن" وذهب في اتجاه آخر انتهى به إلى مواجهة الدولة عسكريا، وهو الأمر الذي لا تزال تداعياته قائمة وتتصاعد كل يوم. وتشير الدروس التي ألقاها حسين الحوثي إلى أن حركته تهدف إلى استعادة ما يَرى أنه حق أهل البيت في ولاية أمر المسلمين، باعتبار ذلك اختياراً إلهياً ليس للناس فيه يد ولا خيار، ولا سبيل إلى خلاص الأمة مما هي فيه إلا إذا اجتمعت تحت راية أهل البيت، وذلك لا يتم إلا بعودة "حق الولاية" المطلق إليهم. ومن الناحية العقائدية لا يؤمن الحوثيون بالنظام الجمهوري، ولا بالدستور والقانون اليمني، لا بعد الحرب ولا قبلها، ولكنهم يتعاملون مع ذلك على أنه أمر واقع، ويصفون الثورة على نظام الإمام بأنها انقلاب على الحكم الشرعي، ولا يخفون رغبتهم في تغيير النظام لو تمكنوا من ذلك. وقد أظهروا بعض التصرفات التي تدل على ذلك في المناطق التي يسيطرون عليها، حيث أنزلوا العلم الوطني، الذي هو رمز الدولة ونظامها الجمهوري، إلى جانب قيامهم بدور الدولة حيث تدخلوا في شؤون السلطة المحلية بل ألغوها في بعض المناطق، فنصبوا المحاكم، وأقاموا السجون، وغيروا في المناهج الدراسية، وأعادوا تعيين المدرسين وخطباء المساجد، وحرصوا على التمدد بجانب الحدود مع المملكة العربية السعودية حتى يتمكنوا من تدويل قضيتهم، وجلب تأييد بعض القوى الإقليمية[88].

وقد تجلى التنافس السعودي- الإيراني، في ظل النزاع الداخلي الذي واجهه اليمن بشكل يعيد رسم مواقع القرار الإقليمي، فبعد أن ألقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح(1990-2012) في تصريح له مع إحدى الصحف الغربية في منتصف عام2009 واصفاً الحوثيين بأنهم يتلقون دعماً من إيران، قابله الرئيس الإيراني احمدي نجاد في الوقت نفسه بتصريح متهماً فيه الحكومة اليمنية في تلقيها دعماً من المملكة العربية السعودية لشن حرب ضد إيران[89].

وفي الواقع تندرج علاقة الحوثيين مع إيران ضمن الناحية المذهبية، فهي علاقة طرف مستقل عن الدولة (الحوثيين) مع دولة أخرى (إيران)، وبهذا الاعتبار لا يهمهم أن يكونوا أداة للقيام بدور لصالح إيران ما دام يتناغم ذلك مع كيانهم المستقل وليس مع أمن الوطن ككل واستقراره، خصوصاً مع ما يرون أنه تدخل للمملكة العربية السعودية للتوسع على حسابهم. فضلاً عن الإعجاب الكبير لدى كثير من اليمنيين وبخاصة أهل صعدة بالثورة الإيرانية، وسائر حركات التحرر والمقاومة كحزب الله وحماس ، وهو ما شكل دعماً لتوجه الحركة الحوثية باتجاه التعامل الإيجابي مع إيران وتأييد ثورتها على المستوى العقائدي، ومن ناحية أخرى فإن الإيرانيين يشعرون بعاطفة نحو الحوثيين لأسباب دينية وسياسية، وإن لم يتفقوا معهم في المذهب، كونهم ينتمون إلى الزيدية[90].

وهنا تصاعدت حدة الإعلام السعودي ضد إيران، موضحاً بأن الأخيرة تسعى في أكثر من جبهة إلى إثارة الفتنة بين الشعب اليمني، وبأن الحوثيين زيديون وهم حلفاء للسعوديين منذ ستينيات القرن الماضي وأن الكثير منهم لا زال مع التناقض بسبب التعصب الجديد والحاد، بل ولا تزال قيادات زيدية تُقيم داخل الأراضي السعودية، ومن بينهم بقايا أفراد العائلة المتوكلية الحاكمة في اليمن قبل ثورة أيلول/سبتمبر1962 [91].

ويفهم من ذلك أن العامل الإيديولوجي كان العلامة الفارقة في التنافس والصراع السعودي- الإيراني الذي ازداد أكثر فأكثر مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فإيران وحسب ما أشارت إليه أغلب المصادر، حاولت بعد عودة المتشددين ممن يمثلون التيار المحافظ بزعامة الرئيس احمدي نجاد، توجيه دعماً للحوثيين في اليمن بغية جر المملكة العربية السعودية إلى هذا الصراع من خلال دفع الحوثيين إلى اختراق أراضي المملكة والقيام بأعمال تخريبية تزامناً مع استعدادات المملكة لموسم الحج2010، إذ دعت إيران الحجاج الإيرانيين وعلى لسان المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، إلى القيام بمسيرات البراءة من المشتركين لخلق الاضطرابات، ولتسهيل مهمة دخول الحوثيين إلى الأراضي السعودية، إلا أن القوات المسلحة وقوات الأمن السعودي أحبطت تلك المساعِ والمخططات باتخاذها إجراءات حازمة [92].

وذكرت مصادر دبلوماسية سعودية، أن دخول المملكة العربية السعودية في مواجهة مباشرة ضد الحوثيين يأتي لتقويض مخطط إيراني يستهدف أمن المملكة في الصميم، مشددة على خطورة التطورات التي تشهدها الحرب في المنطقة التي تكمن في الدعم الإيراني اللا محدود للحوثيين الذي يهدف إلى استخدامهم لتعزيز النفوذ الإيراني في الخليج العربي، واستخدامه ورقة تفاوضية مع الغرب على غرار لبنان والعراق وأفغانستان، وعّدت المصادر قيام الحوثيين بتصعيد حدة القتال، فحواه تسليط هجماتهم تجاه الأراضي السعودية، مما ينعكس واقعاً أن إيران التي كانت تتحاشى

دائماً تبنيها للحوثيين، اضطرت إلى الظهور في الصورة من خلال إيعازها للحوثيين بشن عمليات تسلل باتجاه المملكة في سياق توجيهها اتهامات مباشرة للمسؤولين السعوديين بهدف إرباك حكومة الرياض لتقديم تنازلات في الملف العراقي، كما وجدت المصادر في قرار السلطات السعودية بالتعامل القوي في تحريك قواتها لمواجهة الحوثيين، خطوة ذات أبعاد كبيرة كونها مؤشراً لتفويت الفرصة على إيران، ووقف تدخلاتها[93] بدليل أن إيران حذرت الحكومة السعودية في12 تشرين الثاني/نوفمبر2009 بإيقاف دعم الأعمال العسكرية اليمنية ضد الحوثيين، وذلك عقب قيام سلاح الجو السعودي بشن غاراته على المتسللين الحوثيين إلى الأراضي السعودية [94].

كما وذكرت صحف غربية فرنسية وألمانية وبريطانية أن المملكة العربية السعودية دعمت قوات الجيش النظامي في اليمن بأسلحة ومعدات ثقيلة وخفيفة لضرب معاقل الحوثيين، لا بل جعلت طائراتها الحربية تحت أوامر وتوجيهات القادة العسكريين اليمنيين وذلك لتفادي انتقال الاقتتال إلى أراضيها، والأمر الأهم هو إظهار دورها المباشر لإيران نتيجة دعم الأخيرة الفاضح للحوثيين [95].

لكن من الملفت للنظر أن إيران تغاضت عن ذلك معلنة أنها لا زالت حريصة في الحفاظ على العلاقات مع حكومة الرئيس علي عبدالله صالح وأنها مع الوحدة وضد الانفصال، حتى أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي أعلن أنه ينتظر إشارة من صنعاء تؤكد بأن إيران ليست مضطلعة في التدخل في الحرب الدائرة بين حكومة اليمن والحوثيين، وهذا ما أكدته المصادر الحوثية عن طريق زعيمها عبدالملك الحوثي بأن إيران لم تقدم أي دعماً للحوثيين، وأن حكومة الرياض أقحمت نفسها في التدخل وصعّدت من تصريحاتها الإعلامية وفق تحليلاتهم، وإن الولايات المتحدة أعلنت بصراحة من خلال مراقبتها للأحداث أنه لا يوجد دليل على أي تدخل إيراني[96] وذلك في محاولة تضليل التدخل الإيراني ودعمه للحوثيين، وهذا ما عبر عنه الرئيس اليمني صالح أثناء لقائه مع وفد سعودي في صنعاء[97].

ولكن حسب تحليل العديد من الخبراء السياسيين والعسكريين أن الحروب المتتالية للحوثيين ضد حكومة اليمن المركزية تؤكد على الإمكانيات التي تمتلكها الحركة والدعم المستمر الذي يُقدم لها حتى في ظل المواجهات الدائرة، وليس أدل على ذلك من طبيعة الأسلحة التي تقاتل بها الحركة والذخائر المتوفرة لديها ومخابئ الأسلحة. وبحسب رأي المحللين فإن هناك مؤشرات تؤكد تورط جهات إقليمية في تسليح الحوثيين وإمدادهم بالأسلحة الثقيلة التي لا يستخدمها إلا الجيوش النظامية. ففي17 تشرين الأول/أكتوبر2009 كشفت مصادر يمنية لصحيفة الشرق الأوسط عن تزويد إيران للحوثيين بأسلحة متطورة قبل نشوب الحرب السادسة كما وصفت في صعدة، ونقلت مصادر الصحيفة أن إيران زودت الحوثيين بصواريخ متطورة مضادة للدروع تم نقلها عبر البحر الأحمر من ميناء أفريقي على سفينة إيرانية رست قبالة

سواحل اليمن الواقعة على المنطقة البحرية للميناء في ميدلي، إذ أفرغت حمولتها تنقلها على قوارب صغيرة وخُزنت في مزارع وأماكن قريبة من الميناء، بعدها قام الحوثيين بنقلها إلى مناطق متعددة بصعدة، والمصادر تؤكد على تورط مسؤولين يمنيين رتبوا لدخول السفينة الإيرانية [98].

وفي25 منه أيضاً احتجزت البحرية اليمنية سفينة إيرانية محّملة بأسلحة مضادة للدروع قبالة شواطئ ميدلي في البحر الأحمر عند أقصى الشمال الغربي لليمن، وكانت السفينة في طريقها إلى تفريغ حمولتها من الأسلحة بالقرب من منطقة حرض لإيصالها إلى الحوثيين، كما كان على متن السفينة خبراء سلاح ومدربون ويبلغ عددهم خمسة إيرانيين، وتم القبض عليهم بعد أن تأكد أنهم جاؤوا إلى اليمن للانضمام إلى الحوثيين وللحلول مكان خبراء إيرانيين يُعتقد أنهم قتلوا أو أصيبوا بجروح في المعارك [99] كما وسبق ضبط قارب إيراني بالقرب من سواحل ميدلي مما يؤكد على تورط إيران في دعم حركة الحوثيين ضد الحكومة اليمنية [100].

لكن بالرغم من كل تلك التأكيدات نفى وزير الخارجية الإيراني في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر2009 تدخل بلاده في اليمن، وحذر في الوقت نفسه دول المنطقة من التدخل في الشؤون الداخلية لليمن على حد تعبيره، وقال: "نعتقد أنه على اليمن أن ترمم علاقاتها مع الشيعة في اليمن، ونحن أعلنا استعدادنا التدخل والذهاب إلى اليمن أو أن نستضيف المسؤولين اليمنيين... نحذر بشكل جدي دول المنطقة خصوصاً المجاورة لليمن من التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وعليهم أن يكونوا حذرين وأن يساعدوا في عودة الاستقراء والهدوء..."[101].

وفي ذلك دليل على أن إيران وبناءً على تصريحات وزير خارجيتها مضطلعة في تقديم عونها ودعمها للحوثيين، مؤكداً وبلا شك على ما أشارت إليه المصادر الرسمية اليمنية. كما وأن تحذيراته للدول المجاورة كان يقصد بها المملكة العربية السعودية بعد أن أعلنت الأخيرة وكما جاء على لسان مساعد وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود في10 تشرين الثاني/نوفمبر2009، بأن المملكة لن توقف ضرباتها الجوية ضد المتمردين الحوثيين نتيجة توغلهم داخل الأراضي الحدودية للمملكة العربية السعودية المحاذية لليمن [102]وبدعم إيراني كما أشار إليه الأمير السعودي أعلاه.

واستناداً إلى أقواله، كشفت صحيفة الوطن السعودية عن دور إيراني وصفته بـ الجلي يحاول الزج بالمملكة العربية السعودية في التدخل بالحرب القائمة في شمال اليمن بين الحكومة اليمنية والحوثيين، واعتبرت الصحيفة أن ما يحدث في شمال اليمن إنما هو تداعيات حرب باردة قائمة بين المملكة العربية السعودية وإيران وفقاً لتعبيرها، متهمة إيران بأنها تقوم بإعلان دعمها للجماعات "الإرهابية" مستغلة المشاكل الداخلية التي يعاني منها اليمن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وهي

المشاكل التي تسببت في بروز حالتي الجنوح لدى الحوثيين في الشمال أو لدى الجنوبيين[103].

وقد أكد الحكومة البريطانية أثناء اجتماع الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط مع ممثلي الكتل البرلمانية البريطانية وبحضور السفير اليمني طه مصطفى أن هناك تدخل إيراني يغذي ويشجع التمرد الحوثي، وشدد في الوقت نفسه على وحدة وسلامة الأراضي السعودية وحقها في الدفاع لحماية أراضيها، ثم نفى أن يكون للمملكة العربية السعودية أية دوافع أخرى في خوض معارك ضد الحوثيين المتسللين إلى حدودها الجنوبية، بدليل تأكيد السفير اليمني على أن حكومة بلاده أغلقت مؤسستين صحيتين إيرانيتين تابعة للهلال الأحمر الإيراني التي كانت تساعد الجرحى الحوثيين وهي عبارة عن مشفى يديره كادر طبي من ثمانية إيرانيين[104].

وفي رد إيراني على ما وصف بالتهم السعودية، اتهمت إيران بالمقابل الحكومة السعودية بالوقوف المباشر إلى جانب الحكومة اليمنية في حربها ضد الحوثيين، وذكر الموقع الإعلامي لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الحكومية نقلاً عن مصادر لم يكشف هويتها واكتفى بوصفها بالمطلعة، أن المملكة العربية السعودية جّندت نحو (1000) عنصر للانضمام إلى القوات اليمنية بهدف تقديم الدعم اللوجستي في حربها ضد الحوثيين في صعدة، فضلاً عن رصد مبلغ قدره (5) ملايين دولار للحكومة اليمنية لدعمها في دفع هذه الحرب إلى الأمام[105].

كما ونظّمت مئات الطلبة الإيرانيين من الجامعات الإيرانية تظاهرات طلابية أمام السفارة السعودية في طهران منددة بالمملكة العربية السعودية احتجاجاً على القتال الدائر في اليمن، ونقلت وكالة مهر الإيرانية للأنباء أن الطلاب المتظاهرين حملوا لافتات تندد بسياسات حكام المملكة العربية السعودية في استخدام الطيران السعودي الحربي لضرب أبناء طائفتهم الحوثيين، والانكى من ذلك حّمل المتظاهرين المملكة بتدبير عمل "إرهابي" في محافظتي سيستان وبلوشستان الإيرانيين بانفجار انتحاري استهدف اجتماعاً لرؤوساء عشائر المنطقة[106] .لا بل إن إيران اتهمت المملكة العربية السعودية وذلك وفق ما صرح به المتحدث باسم الحكومة الإيرانية حسن فيروز أبادي لوكالة مهر الأنباء الإيرانية، على قتل المسلمين في اليمن، وعد أن ما تقوم به القوات السعودية من قصف قرى يمنية هو عمل "إرهابي" ولا دخل لها لما يحدث في اليمن بين الحكومة اليمنية والحوثيين المتحاربين منذ خمسة أعوام، وليس هناك أي متسلل حوثي داخل الأراضي السعودية، حسب ما تدعيه المملكة، وأن تدخلها العسكري لكبح خطرهم عن أراضيها حسب التصريحات السعودية، ليس أكثر من ذريعة لإبادتهم [107].

ما يهمنا القول أنه بعد توقف القتال في شباط/فبراير2010 ببيان أعلنه الطرفين المتحاربين، وبغض النظر عن أسباب إعلان توقفها، هو أن التنافس السعودي-الإيراني قد تطور إلى مواجهات بالنيابة، ففي ضوء ما تم عرضه، أن إيران أرادت

وعن طريق مخططات عسكرية قادها الحوثيين استدراج المملكة العربية السعودية إلى حرب طويلة، وهذا ما كشفه مصدر عسكري يمني من أن إيران خططت على ذلك بالفعل مستغلة الوضع من خلال دفع الحوثيين من أجل استهداف الاستقرار السعودي[108].

ووفق ما ذكره تقرير روسي بأن حكومة طهران ترى أن من صالحها استدامة التوتر على حدود المملكة العربية السعودية، لأنها تنظر إلى الأخيرة كمنافس خطر لها في المنطقة، وأرادت أن تكون المواجهة كمصير حرب باليمن، وبحسب وكالة فرنس برس للأنباء أن التدخل العسكري السعودي كان مفاده أن ما يحصل على الحدود جزءاً من جهود إيران لتعزيز نفوذها في المنطقة سيما، وأن إيران تهدف بحسب ما ذكره الرئيس اليمني صالح بتمويل الحوثيين لتشكيل فصائل مسلحة تدعمها إيران على طول الحدود اليمنية- السعودية القصد منها إشاعة الفوضى في المملكة العربية السعودية [109].

وأخيراً، يمكن القول أن المملكة العربية السعودية تصورت الحرب في اليمن حرباً إقليمية بينها وبين إيران، بعد أن استثمر الإيرانيون الحث الحوثي ضد المملكة العربية السعودية بأن الأخيرة تريدها حرباً بين المسلمين، وهذا التنافس يهدد في النهاية استقرار المنطقة.